امامتهن وقاله مالك فاخذ منه ابن زرقون وجوبها في امامة النسا انتهى
والمصنف يستثني ما ذكره تبعا للنقل وان كان قد اعترض في توضيحه قولهم كل
موضع تشترط فيه الجماعة يجب على الامام فيه نية الامامة بانه غير صحيح فايلا
الاستخلاف لا تشترط فيه الجماعة اذ لو اتموا فرادى صحت صلاتهم وكذا الخوف
لو صلى كل لنفسه صحت ومثله في الاستخلاف لابن عرفة وهو غير ظاهر كان
مسئلة الاستخلاف انما هي حيث يمنع الاستخلاف فيشترط في صحة صلاتهم
نية المستخلف الامامة ومسئلة الخوف انما هي اذا قصدوا اقامتها على صفتها
فلا تصح الا ان ينوي الامام الامامة وما قلناه نحوه لابن فرحون ووقع في نسخة البساطي
موضع قوله وجماعة وقال في شرحه عن فضل انه زاده على ما تقدم والمصنف
اسقط الجمع وذكر الجماعة والزم عليه التكرار بقوله كفضل الجماعة قال بعض
شيوخ شيوخنا لم توجد هذه النسخة في شيء من المتون كما قال الاعذه انتهى
وقد نظمتها فقلت

- جمعا وخوفا جمعة مستخلفا ... فضل الجماعة خمسة يا فاضل
- ينوي الامام امامة في كلها ... فاحفظ هداك الله ذات الكامل
- وقلت ايضا ينوي الامام امامتي خمسة ... لابد منها فاحفظنها متقنا
- جمعا وخوفا جمعة مستخلفا ... فضل الجماعة قد غنيت عن العنا

وفضل الجماعة لا يحصل الا بركعة كاملة بسجدتيها والراعف لا يبني الا على ركعة
كذلك ومن عليه فوايت يفضل بعد قضايها ركعة بسجدتيها ومن امتنع
من الصلاة اخر لبقا ركعة يسجد فيها كل ذلك من الوقت الضروري
ونظمتها فقلت

- بفضل الجماعة راعف متكاسل ... ويسير فايتة ومعها حاضرة
- دوا العذر وقت ضرورة لجميعهم ... في ركعة ويسجد فيها حاضرة

وثاني شروط الاقتدا المساواة في عين الصلاة كظهر يومه خلف مصليه
لا ظهره خلف عصره وعكسه وكما خلف نفل لخبر انما جعل الامام ليؤتم
به فلا تختلفوا عليه وقول البساطي لا يصح فجر خلف صبح غير ظاهر لما مر
وظاهر كلامه انه لا يأتي ثم ذا ذر بع مثلا يصلي ظهرا وذا در كعتين يمتثل
المازري تردد اصحابنا في اتمام ذا در كعتين يمتثل انتهى ثم بالغ على طلب

المساوات

المساوات بمثالين فقال وان باداء وقضا كقاض لصلاة يوم لظهر يقاربه
وعكسه وحمل ابن الحاجب اتحاد الفرضين شرطا ثالثا للثاني والمصنف ادرجه ضمن الشرط
الثاني وظاهر كلام المصنف ولو اختلف الاداء والقضا بالنسبة للامام والموموم
كما لو صلى الظهر خلف شافعي بعد دخول وقت العصر وعن يحيون في رجلين
شك احدهما في ظهر امس وذكر الاخر انه عليه ان اتم الموقن بالشك اعاد
الموقن وان اتم الشاك بالموقن اجزاهما ومثال الثاني وهو المقدر قبل المبالغة
بضدها اي ان لم يكن باداء وقضا وان كان باداء وقضا اشار له بقوله او يظهرين
فايتين من يومين مختلفين كقاض ظهر يوم اربعا بقاض ظهر يوم ستت
مثلا ومفهوم يومين صحة الاقتدا مع اتفاق اليوم وهو كذلك نقلي الطراز
لا يجوز ان يأتم به في قضا من يومين ومن يوم يجوز وقال عيسى يصح و
مطلقا لان الفوايت وقتها واحد وظهر اليوم مساو لظهر امس واما وقع الخلاف
في الاوقات انتهى والقول الاول هو ظاهر كلام المصنف ومثله قول ابن يونس
يشترط في المنسيتين اتحاد يومهما وبهذا قرره بهرام في الصغير ونحوه للبساطي
واقتصر عليه ابن عرفة وحمله في شرحيه الكبير والاوسط على قول عيسى قايلا
وهو الصحيح انتهى وهو بعيد من كلام المصنف ثم استثنى من عموم المساوات
قوله الا نفلا يصليه ما موم خلف فرض فصحيح وكا تشترط المساوات
لارتفاع رتبة الفرض وهو مبني على جواز التنفل باربع او محمول على المسافر
عنده من لا يجيزه باربع قاله ابن عرفة وحمله البساطي على ان مراده بنفل خاص
وهو من يصلي وحده ثم يعيد في جماعة غير ظاهر على انه قال ظاهر عبارتهم
انه مطلق كما هو ظاهر عبارة المولف هنا انتهى ويحتاج حمله لنقل كا ينفل
منفرد احرم بصلاة جماعة جمعتها بالقرب منه فينتقل لها بالنية
لفوات محل نية الاقتدا وهو اولها كا العكس فلا ينتقل ما موم للا نفراد
لا لتزامه حكم الاقتدا او في منع انتقال مريض اقتدى بمثله كحالين
في الموموم في اثنايها وقدر على اتمامها قايما فيقوم ويبتدي ما موما
كما في المونق وجواز ويتمها فذا كما موم طرا الامامة عذر قولان الاول
ليحيى عن عمر بيتادى لدهوله بوجه جايز والثاني لسحنون اذ لا يجوز ان
يأتم قايم بقاعد وهذه الفروع الثلاثة من ثمرات الشرط الاول

Copyright © King Saud University